فلا يعرض للبسائط لان الاضافة تقتضي الاثنينية ولا اثنينية في البسائط
اجاب المص بانا لانم ان البسائط لا تكون ممكنة قوله لان الامكان اضافة
قلنا مسلم قوله فلا يعرض للبسائط قلنا ممنوع قوله لان الاضافة تقتضي
الاثنينية قلنا مسلم قوله ولا اثنينية في البسائط قلنا ان اراد ان البسائط
لا اثنينية فيها بحسب مقوماتها فمسلم لكن عروض الامكان لا يقتضي الاثنينية
بحسب المقومات لان الامكان اعتبار عقلي يعرض للبسائط بالنسبة الى وجودها
فهو مقتض للاثنينية بهذا الاعتبار لا التركيب في ذات البسائط وان اراد ان
البسائط لا اثنينية فيها اصلا فهو ممنوع فان البسائط لها اثنينية باعتبار الوجود
والماهية قوله الثاني المركب ان قام بنفسه اه اقول الفرع الثاني المركب ان قام بنفسه
اي لا يفتقر في تقومه الى محل يقوم به استقل احد اجزائه اي تكون قائما بنفسه
لا يقوم بمحل وقام الباقي من الاجزاء به كالجزء المستقل وذلك كالجسم المركب
من الهيولى والصورة فان الجسم قام بنفسه لانه لا يفتقر الى محل يقومه فاستقل
احد اجزائه وهو الهيولى فانها لا تكون في محل وقام الصورة بالهيولى لان
الصورة حالة في الهيولى وان قام المركب بغيره قام بذلك الغير جميع اجزائه
عند من لا يجوز قيام العرض بالعرض او قام بعض اجزاء المركب بالغير الذي
قام المركب به واجزاؤه الآخر بالقائم بالغير عند من يجوز قيام العرض بالعرض
وذلك كالحركة السريعة فانها مركبة من الحركة والسرعة وقائمة بالجسم فالحركة قائمة

بالجسم والسرعة قائمة بالحركة القائمة بالجسم قال الثالث قيل يجب اه اقول
الفرع الثالث قيل يجب ان يكون الفصل علة لوجود الجنس لانه لو لم يكن
الفصل علة لوجود الجنس فلا يخلو اما ان يكون الجنس علة للفصل او لا يكون فان كان
الجنس علة للفصل فيلزم ان يكون الفصل الجنس وهو ممتنع ضرورة تحقق الجنس بدون
الفصل ولزم يكن الجنس علة للفصل يلزم ان يستغني كل من الجنس والفصل
عن الآخر فيمتنع ان تتركب منهما حقيقة واحدة قال المص انه ان اراد بالعلة ما
يتوقف عليه الشيء في الجملة اعم من ان تكون تامة او ناقصة فلا يلزم من عليه
الجنس للفصل استلزم الجنس للفصل لانه لا يلزم من العلة الناقصة وجود المعلول
وان اراد بالعلة ما يوجب المعلول اي العلة التامة فلا يلزم من عدم علية
احدهما للآخر استغناء كل واحد منهما عن الآخر لجواز ان لا يكون احدهما علة تامة
للآخر ويكون علة ناقصة له بان يكون الفصل اي كل واحد من الجنس والفصل
علة ناقصة له والحق ان الفصل علة لوجود الجنس على معنى ان طبيعة الجنس
في العقل امر مبهم لا يتحصل بنفسه قابل لان يكون اشياء كثيرة كل واحد منها
هو هو محتاج الى ان يضاف اليه الزمن معنى زائدا ليتحصل ويتعين به و
يكون هو احد تلك الاشياء فهذا الزائد هو الفصل وعليته بهذا المعنى لا يمكن
منهما وتوهم كون الفصل علة لطبيعة الجنس في الخارج خطأ لان الفصل في
الخارج بعينه الجنس ولا يمكن عليه للجنس الا بان تقدم بالوجود عليه فيمتنع ان يكون